

استقالة الصقبي من 'مدينة الأعمال الكويتية'

أعلنت شركة مدينة الأعمال الكويتية في بيان نشر على موقع البورصة عن موافقة مجلس الإدارة عن قبول استقالة يوسف غازي الصقبي من منصبه كنائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة اعتباراً من 1 نوفمبر وذلك لأسباب لم يتم الإفصاح عنها.

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business



قاعة التداول كما بدت أمس شبه خالية من المتداولين (أسامة أبو عطية)

أداء مؤشرات بورصات الخليج أمس



بعد خسائر البورصة.. بنوك تستدعي عملاء الأسهم المرهونة

محمود فاروق

رفعت بنوك محلية حالة الاستعداد القصوى لمواجهة التقلبات الحادة التي أصابت سوق الكويت للأوراق المالية خلال جلسة تداولات أمس جراء تأثره بانخفاض سعر برميل النفط دون 67 دولاراً، وقرار أوبك بتثبيت الإنتاج اليومي عند 30 مليون برميل يومياً، إذ بدأت بنوك في إعداد قائمة لعملائها المدينين، تمهيداً لاستدعائهم لمطالبهم بتغطية جديدة (كضمان لقروضهم) تكفي للمتطلبات البنكية وذلك وفقاً للسياسة الائتمانية التي وضعتها بنوك الكويت المركزي المتعلقة بذلك الشأن، وإيضاً بما يتوافق مع سياسة كل بنك.

وهنا يقول رئيس مجلس إدارة بنك محلي (فضل عدم الإفصاح عن شخصيته) أنه في حالة تدني نسبة تغطية الأسهم المرهونة عن 30% من قيمة القرض، فإن أي بنك يقوم باستدعاء العميل قبل اتخاذ قرار بعملية تسهيل الأسهم المرهونة لديه، وسؤاله عما إذا كان يستطيع تغطية الضمان، وفق معايير محاسبية

تعتمد على السعر السوقي الحالي للسهم. ويضيف: «في حالة عدم قدرة العميل على التغطية فأمام البنك خياران: الأول بيع الأسهم المرهونة وبالتالي تسجيل خسائر محققة نظراً لانخفاض قيم هذه الأسهم عن وقت تقديمها كضمانات للبنك، أو الانتظار حتى تتحسن أوضاع السوق وهو خيار محفوف بالمخاطر وقد يعني رفع سقف المخصصات لمواجهة كل الاحتمالات المستقبلية». وكان بنك الكويت المركزي قد أرسل تجميعاً للبنوك المحلية في أكتوبر 2008 بشأن تسهيل الأسهم المرهونة، حيث لم يمنع المركزي عملية البيع كليا، وإنما أعطى الحق للبنوك في المطالبة بمزيد من الضمانات (أسهم إضافية) من الشركات المقترضة في حال انخفاض سعر الضمان (الأسهم المرهونة)، كما أعطى المركزي حق التشاور مع البنوك في اتخاذ أي إجراء

ضد العملاء، كما أصدر المركزي قراراً بتاريخ 4 مايو 2014 بشأن تسهيل الأسهم المرهونة أيضاً، أوضح فيه أنه بالإشارة إلى تعميم البنك الصادر بتاريخ 22 أكتوبر من 2013 بشأن ضرورة قيام البنوك بتزويد «المركزي» ببيان شهري لحصيلة الأسهم المرهونة، فقد تم إقرار تقديم بيان لبنك الكويت المركزي بشكل سنوي يرفق البيانات المالية الختامية للبنوك اعتباراً من العام المالي الحالي 2014، ويشير رئيس البنك إلى أنه على الرغم من تحقيق الأسهم القيادية مكاسب بنهاية الـ 9 أشهر من العام الحالي - وهو ما عكسه مؤشر كوي 15 بنموه 12.7% - ونظراً لأن غالبية الأسهم القيادية مرهونة حالياً لدى البنوك، ما يعني أن البنوك ستستعد لرفع سقف مخصصاتها بنهاية العام

الحالي، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً أنه ما زالت هناك أسهم رخيصة مرهونة لدى البنوك، وهو ما يدفع لمواجهة احتمالات سلبية في ميزانيات البنوك للعام الحالي. ويوضح أن ليس في مصلحة البنوك أن تلجأ بشكل سريع دون الضروري أن على بيع الأسهم المرهونة لديها ولو بخسائر، على اعتبار أن ذلك سيؤدي إلى زيادة المعرض في السوق وبالتالي مزيد من التدهور للمستويات السعرية للأسهم، وهو ما سينعكس سلباً على السوق من جهة وأسهم البنوك من جهة أخرى.

الأسواق، حيث انخفضت بشدة مع المخاوف الأولى من التداول، ولم يكن التراجع تدريجياً على مدار الجلسة، كما أن هذه الأسواق لم تقلص إلا القليل من خسائرها.

وفي سوق الكويت المالي توقعت مصادر لـ «الأنباء» أن التذبذب سيستمر حتى نهاية العام الحالي مع جنوح للهبوط قد يلتهم جميع مكاسب المؤشرات الوزنية وربما تتحول بالسالب، فضلاً عن زيادة خسائر المؤشر

السعري الذي بات مرشحاً لخسارته مستوى 6000 نقطة إذا استمر الأداء على هذه الوتيرة، خاصة أن سعر برميل النفط الكويتي وصل إلى 67 دولاراً، وكان البيع عشوائياً في بورصة الكويت، ولم يكن قاصراً على الأفراد فحسب، بل امتد ليشمل صناديق محافظ استثمارية، لدرجة أن المعرض من كثير من الأسهم المبيعة أمس كان أكثر من المبيع فعلياً بأكثر من 3 أضعاف.

دينار اتجهت لأسهم «كوي 15» التي سيطرت عليها عمليات البيع بشكل كبير. 6752 نقطة هو أدنى مستوى للمؤشر السعري منذ قرابة 20 شهراً.

وتراجعاً بنسبة 2.6% في تعاملات أمس محققاً خسائر 123 نقطة. تراجع طفيف شهده سوق البحرين المالي أقل الأسواق نشاطاً بين بورصات الخليج، وذلك بنسبة 0.6% بخسائر 8.2 نقاط. ويبدأ جلياً أن نية البيع كانت قوية قبل بدء تعاملات

4.7% محققاً خسائر بلغت 212 نقطة. خسرت سوق قطر 4.2% من مكاسبه السابقة محققاً 570 نقطة خسائر. سجل مؤشر سوق الكويت المالي تراجعاً جديداً بنسبة 3.3% محققاً خسائر كبيرة بلغت 233 نقطة. حقق سوق أبوظبي

تراجعاً بنسبة 4.7% في تعاملات أمس محققاً خسائر 123 نقطة. تراجع طفيف شهده أقل الأسواق نشاطاً بين بورصات الخليج، وذلك بنسبة 0.6% بخسائر 8.2 نقاط. ويبدو أن التراجع الكبير

تراجعاً بنسبة 4.7% في تعاملات أمس محققاً خسائر 123 نقطة. تراجع طفيف شهده أقل الأسواق نشاطاً بين بورصات الخليج، وذلك بنسبة 0.6% بخسائر 8.2 نقاط. ويبدو أن التراجع الكبير

120 سهماً تمثل 62% من أسهم بورصة الكويت أغلقت باللون الأحمر مقابل 12 سهماً تمثل 6% من الأسهم باللون الأخضر. 64% من السيولة البالغة 26.8 مليون

بانتهاء جلسة أمس الأخيرة في شهر نوفمبر نجد أن بورصة الكويت شهدت خسائر حادة على مستوى كل مؤشراتها، حيث خسرت مؤشر كوي 15 خلال تعاملات الشهر 5.5% لتتقلص مكاسبه من بداية العام إلى 3.5% بعد أن كانت عند 13.1%.

في نوفمبر.. شهر الخسائر الحادة لبورصة الكويت

وخسر المؤشر الوزني 5.7% من مكاسبه من بداية العام ليحتفظ فقط بـ 0.4% من أصل 9% مكاسب، ويات المؤشر معرضاً للتحوط إلى الخسارة في جلسة اليوم. كما وصل المؤشر السعري نزيف النقاط ليسجل خسارة إجمالية منذ بداية العام 10.6% منها 8.3% في الشهر الماضي فقط.

نية البيع المبيتة هوت بالمؤشرات في اللحظات الأولى

انهيار

شريف حمدي

فأق تراجع مؤشرات أسواق المال الخليجية في أول جلسة تداول عقب تثبيت «أوبيك» إنتاجها الخميس الماضي عند 30 مليون برميل يومياً

التوقعات نظراً لحدوث هبوط المؤشرات، وإن كان الهبوط في حد ذاته كان متوقفاً نظراً للارتباط الوثيق بين تراجع أسعار النفط في السوق العالمي وأداء مؤشرات هذه الأسواق التي تعتمد على النفط كمورد أساسي للدخل.

وكان تراجع مؤشرات بورصات هذه الأسواق كالتالي:

تصدر مؤشر سوق مسقط المالي التراجعات بـ 6.2% محققاً خسائر بلغت 430 نقطة.

جاء السوق السعودي في المرتبة الثانية من حيث الهبوط بـ 4.7% بخسارته 430 نقطة هوت به إلى دون مستوى 9000 نقطة.

حل سوق دبي ثالثاً من حيث الانخفاض الحاد بـ

المعرض من أسهم مبيعة أمس ببورصة الكويت أكثر من المبيع فعلياً بـ 3 أضعاف

خسائر بورصة الكويت تتفاقم.. ومكاسب «الوزني» لم يعد يتبقى منها سوى 0.4%

60% من مديري الصناديق ينوون الإبقاء على مخصصاتهم في الأسهم المحلية

53% من الصناديق تتوقع رفع استثمارها في الشرق الأوسط

الضخمة لديهم أو قاما بتمويل أنفسهما على سبيل الدين. وفي أسوأ الحالات فإن النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الخليجية الكبرى خلال العام المقبل لن يتخطى مستوى الـ 4% وفقاً لما توقعه المحللون منذ بضعة أشهر، لكنه من المرجح أن يبقى قوياً مقارنة ببقية اقتصاديات العالم. وأشار المسح إلى أن هناك بعض ميزانيات دول الخليج قد تسجل عجزاً الآن، لكن يمكن تمويلها بسهولة عن طريق إصدار سندات ديون أو سحب من احتياطاتها الكبيرة المخزنة. فيما أن أسعار النفط قد تشهد المزيد من الانخفاض قبل تراجع موقف الحساب الجاري الكلي في المنطقة من الفائض إلى العجز.

الكويتي كما هي مقابل 20% منهم قد يرفعون من مخصصاتهم، فيما كان هناك 20% منهم قد يقلصونها. في حال استمرار أسعار النفط لمدة عام عند 70 دولاراً للبرميل قد يؤدي ذلك إلى انضمام عشرات المليارات من الدولارات من عائدات النفط التي تتدفق على دول الخليج، لكن ذلك ليس من الضروري أن يؤدي إلى تباطؤ حاد في نمو الاقتصاد أو أرباح الشركات. وذلك لأن عائدات النفط تذهب إلى خزائن الحكومات الخليجية. فمع سعر النفط عند 70 دولاراً فإن السعودية والإمارات ربما تبدأ في تسجيل عجز في الموازنة العامة للدولة، ولكنهما يمكن أن تبقى الإفاق عند مستويات مرتفعة إذا ما استخدمت الاحتياطات المالية

البيروكيماويات في السوق السعودي والتي تعادل ثلث وزن السوق فيما توقع نحو 720 من مديري الصناديق تخفيض مخصصاتهم في السوق السعودي.

السوق الإماراتي يتميز السوق الإماراتي بأنه أقل ارتباطاً بأسعار النفط حيث يتركز في البنوك والشركات العقارية فقد توقع نحو 47% من مديري الصناديق زيادة مخصصاتهم في الأسهم الخليجية مقابل 20% منهم قد يقلصونها.

السوق الكويتي وأظهر المسح الجديد أن هناك نحو 60% من مديري الصناديق يتوقعون الاحتفاظ بمخصصاتهم في السوق

القصور حال استمرار ضعف أسعار النفط. من جهته، أشار العضو المنتدب في بنك أبوظبي الوطني للأوراق المالية محمد الحاد في أسعار النفط وحالة عدم اليقين بشأن أسعار النفط في المستقبل على المدى المتوسط يعني استمرار عزوف السيولة بعيداً حتى تصبح أكثر وضوحاً، ففي ظل غياب المحفزات خلال ديسمبر المقبل فإنه يتوقع أن تستمر الأسواق على نفس النهج الحالي أو أن تنخفض قليلاً، لأنها سوف تكون ضعيفة أمام أنشطة جني الأرباح العرضية من البيوع قبل نهاية العام. ومع ذلك توقع ياسين إلى جانب بعض المديرين ألا تكون هناك نظرة تشاؤمية نحو الأسهم الخليجية على المدى الطويل وهذا التقييم قد

الماضي مما أدى إلى تحول في توقعات اقتصادات الدول الخليجية المصدرة للنفط، وتسبب في ضعف أداء الأسهم الخليجية بعد الأداء القوي لها خلال العامين الماضيين. وتراجع المؤشر الرئيسي للبورصة السعودية 19% من ذروته خلال شهر سبتمبر الماضي فأقدا غالبية مكاسب العام الحالي، فيما انخفض مؤشر دبي بـ 17% من أعلى ارتفاع حققه خلال العام الحالي، وعلى النقيض من ذلك انخفض مؤشر MSCI للأسواق الناشئة فقط وجاءت نتائج المسح الذي أجري خلال الـ 10 أيام الماضية من خلال توقعات 15 مديراً من مديري صناديق الاستثمار في الشرق الأوسط، حيث توقع كثيرون منهم انخفاض أسعار الأسهم أكثر من ذلك على المدى

المضي مما أدى إلى تحول في توقعات اقتصادات الدول الخليجية المصدرة للنفط، وتسبب في ضعف أداء الأسهم الخليجية بعد الأداء القوي لها خلال العامين الماضيين. وتراجع المؤشر الرئيسي للبورصة السعودية 19% من ذروته خلال شهر سبتمبر الماضي فأقدا غالبية مكاسب العام الحالي، فيما انخفض مؤشر دبي بـ 17% من أعلى ارتفاع حققه خلال العام الحالي، وعلى النقيض من ذلك انخفض مؤشر MSCI للأسواق الناشئة فقط وجاءت نتائج المسح الذي أجري خلال الـ 10 أيام الماضية من خلال توقعات 15 مديراً من مديري صناديق الاستثمار في الشرق الأوسط، حيث توقع كثيرون منهم انخفاض أسعار الأسهم أكثر من ذلك على المدى

المضي مما أدى إلى تحول في توقعات اقتصادات الدول الخليجية المصدرة للنفط، وتسبب في ضعف أداء الأسهم الخليجية بعد الأداء القوي لها خلال العامين الماضيين. وتراجع المؤشر الرئيسي للبورصة السعودية 19% من ذروته خلال شهر سبتمبر الماضي فأقدا غالبية مكاسب العام الحالي، فيما انخفض مؤشر دبي بـ 17% من أعلى ارتفاع حققه خلال العام الحالي، وعلى النقيض من ذلك انخفض مؤشر MSCI للأسواق الناشئة فقط وجاءت نتائج المسح الذي أجري خلال الـ 10 أيام الماضية من خلال توقعات 15 مديراً من مديري صناديق الاستثمار في الشرق الأوسط، حيث توقع كثيرون منهم انخفاض أسعار الأسهم أكثر من ذلك على المدى

المضي مما أدى إلى تحول في توقعات اقتصادات الدول الخليجية المصدرة للنفط، وتسبب في ضعف أداء الأسهم الخليجية بعد الأداء القوي لها خلال العامين الماضيين. وتراجع المؤشر الرئيسي للبورصة السعودية 19% من ذروته خلال شهر سبتمبر الماضي فأقدا غالبية مكاسب العام الحالي، فيما انخفض مؤشر دبي بـ 17% من أعلى ارتفاع حققه خلال العام الحالي، وعلى النقيض من ذلك انخفض مؤشر MSCI للأسواق الناشئة فقط وجاءت نتائج المسح الذي أجري خلال الـ 10 أيام الماضية من خلال توقعات 15 مديراً من مديري صناديق الاستثمار في الشرق الأوسط، حيث توقع كثيرون منهم انخفاض أسعار الأسهم أكثر من ذلك على المدى

تفاوض بالاستثمار في السوق الخليجي على المدى الطويل بدعمهم من التدفقات النقدية مع مطلع العام القادم

أظهر مسح شهري أجرته «رويترز» أن مديري صناديق الشرق الأوسط متفائلون على المدى الطويل بشأن الاستثمار في أسواق الأسهم الرئيسية بالمنطقة على الرغم من انخفاض أسعار النفط وذلك عقب تلاشي آثار صدمة قرار أوبك بعدم تخفيض إنتاجها. وأظهرت نتائج الاستطلاع أن 60% من مديري الصناديق ينوون الإبقاء على مخصصاتهم في الأسهم الكويتية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، بينما 20% منهم يريدون زيادتها. وأشار المسح إلى أن انخفاض سعر برميل خام برنت عند 70 دولاراً للبرميل خلال الأسبوع الماضي بعد أن كانت قيمته 115 خلال يونيو

أظهر مسح شهري أجرته «رويترز» أن مديري صناديق الشرق الأوسط متفائلون على المدى الطويل بشأن الاستثمار في أسواق الأسهم الرئيسية بالمنطقة على الرغم من انخفاض أسعار النفط وذلك عقب تلاشي آثار صدمة قرار أوبك بعدم تخفيض إنتاجها. وأظهرت نتائج الاستطلاع أن 60% من مديري الصناديق ينوون الإبقاء على مخصصاتهم في الأسهم الكويتية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، بينما 20% منهم يريدون زيادتها. وأشار المسح إلى أن انخفاض سعر برميل خام برنت عند 70 دولاراً للبرميل خلال الأسبوع الماضي بعد أن كانت قيمته 115 خلال يونيو

أظهر مسح شهري أجرته «رويترز» أن مديري صناديق الشرق الأوسط متفائلون على المدى الطويل بشأن الاستثمار في أسواق الأسهم الرئيسية بالمنطقة على الرغم من انخفاض أسعار النفط وذلك عقب تلاشي آثار صدمة قرار أوبك بعدم تخفيض إنتاجها. وأظهرت نتائج الاستطلاع أن 60% من مديري الصناديق ينوون الإبقاء على مخصصاتهم في الأسهم الكويتية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، بينما 20% منهم يريدون زيادتها. وأشار المسح إلى أن انخفاض سعر برميل خام برنت عند 70 دولاراً للبرميل خلال الأسبوع الماضي بعد أن كانت قيمته 115 خلال يونيو

أظهر مسح شهري أجرته «رويترز» أن مديري صناديق الشرق الأوسط متفائلون على المدى الطويل بشأن الاستثمار في أسواق الأسهم الرئيسية بالمنطقة على الرغم من انخفاض أسعار النفط وذلك عقب تلاشي آثار صدمة قرار أوبك بعدم تخفيض إنتاجها. وأظهرت نتائج الاستطلاع أن 60% من مديري الصناديق ينوون الإبقاء على مخصصاتهم في الأسهم الكويتية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، بينما 20% منهم يريدون زيادتها. وأشار المسح إلى أن انخفاض سعر برميل خام برنت عند 70 دولاراً للبرميل خلال الأسبوع الماضي بعد أن كانت قيمته 115 خلال يونيو